بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

١٣٣٩
الخطيب
أبي شجاع

١٤

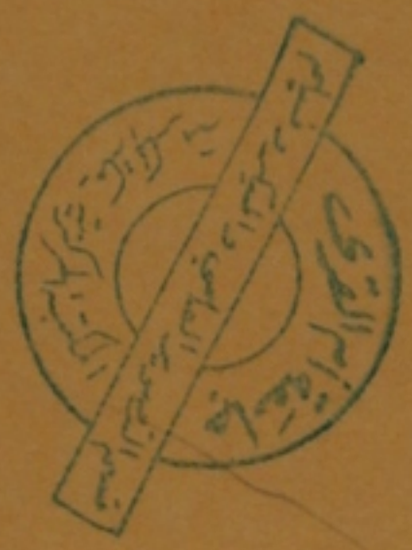

رقم التسجيل

١٣٣٩

هذا

ختم على شرح الخطيب على متن
ابي شجاع لعلامة العصر وحيد
الدهر الاستاذ السيد محمد
ابو النجا محاهد
بالتمام والكمال

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

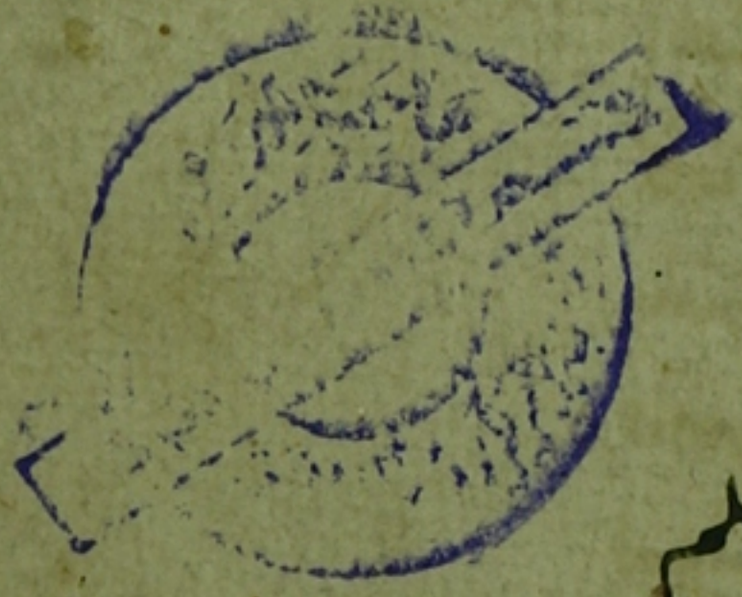

مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة
شارع المليل — مكة المكرمة
ت — ٢٥٧٧٢
بطاقة فهرسة وطابع رقم ١٤
اسم الكتاب: ختم الخطيب على متن ابي شجاع
اسم المؤلف: محمد ابو النجا محاهد
تاريخ التأليف: لم يذكر
تاريخ خطه ونوعه ١٢٩٨هـ خط عادي نسخ
عدد الصفحات: ٢٧ والصفحة ١٧ سطر
القياس: ١٧ × ٩
الحالة: تراث خط مخطوط
رقم ١٣٣٩

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وهذا
اي ما تقدم من شرح جميع الكتاب او ما تقدم من الكلام على
العتق ويرد على الاول انه لا يصح الاخبار بقوله اخرا لانه اذا
كان جميع ما تقدم من شرح الكتاب هو الاخر فاين الاول ويجاب
بانه ليس بلازم ان يستلزم الاخر اولا كما تقول لمخاطبك اذهب
فافعل الامر الفلاني اخر ما عليك اي هذا اخر ما عليك بالنسبة لفعلك
له وليس بلازم ان يكون قد سبق ذلك الشيء شيء آخر منه ايضا
ويحتمل رجوعه للخاتمة وعلى كل من هذه الاحتمالات الثلاثة فالاولى
ان يكون المشار اليه الالفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني
على المختار من احتمالات سبعة ابداها السيد الجرجاني في مسمى الكتب
والتراجم واختار منها ذلك وحاصلها ان الاشارة اما للالفاظ
او للمعاني او للنقوش او للالفاظ والمعاني او لها وللنقوش او للمعاني
والنقوش او للثلاثة لا جائز ان يكون للمعاني لانها غير مستقلة
لتوقفها على الالفاظ فلا يصح ان تكون مدلولا ولا جزء مدلول
فبطل اربع احتمالات وهي ان الاشارة لها وحدها او مع الالفاظ او
مع النقوش او معهما ولا ان تكون للنقوش لانها لا تتيسر من كل
احد ولا في كل وقت كتيسر الالفاظ فلا تصح ان تكون مدلولا ولا
جزء مدلول فبطل احتمالان وهما كون الاشارة لها وحدها او مع
الالفاظ ولا ان تكون للالفاظ الخارجية لانها اعراض تنقضي بمجرد
النطق فتعين الاحتمال المذكور منها لكن ذكر العلامة البهوتي

ان

ان هذا الاحتمال ليس من هذه الاحتمالات السبعة التي ذكرها
السيد قال الحفني في حاشيته على رسالة الوضع ولا يظهر ما ذكره
اي البهوتي الا ان ثبت عن السيد انه اراد بالالفاظ المعينة الالفاظ
الخارجية والا فما المانع من ان يراد الاعم ثم على المختار يكون في
الكلام مجاز وذلك لان اسم الاشارة موضوع للمشار اليه الحسي
والالفاظ الذهنية ليست كذلك فلم يستعمل اسم الاشارة فيما
وضع له فيقال شبهت الالفاظ الذهنية بشيء محسوس يجامع
الحضور وسهولة المأخذ واستعير لها اسم المشبه به وهو كلمة
هذا ففي الكلام استعارة تصريحية تحقيقية وهل هي تبعية او
اصلية خلاف مبني في محله فالتجوز من حيث استعمال اسم الاشارة
في غير محسوس لا من حيث كونه استعمل في جزئي لان استعماله في
الجزئي حقيقي لانه موضوع لان يستعمل في الجزئي المحسوس الا
انه قد لاحظ ذلك الواضع له بامر كلي يكون تعقله آلة للوضع
فقط فمعنى لفظ هذا كل مشار اليه مفرد مذكر جزئي اي ان الموضوع
والمستعمل له لفظ هذا المشخص من افراده على حده وهذا الاخر كذلك
وليس المراد انها موضوعة للقدر المشترك فلا يقال هذا ويراد به
الامر الكلي العام الذي هو مفهوم المشار اليه المفرد المذكر
فمعنى هذا جزئي لوحظ بامر عام وهو مفهوم المشار اليه المفرد المذكر
الصادق على هذا المشار اليه المشخص وعلى ذلك الاخر كما اذا حكمت
على كل رومي بانه ابيض فقد لاحظت جميع المشخصات من زيد وعمرو
وغيرهما بامر عام وهو الرومي وحكمت عليه بانه ابيض فالوضع في ذلك

الموضوع له المستعمل فيه والموضوع له

عام والموضوع له خاص ووصف الوضع بالعموم بالنظر لآلته واما
بالنظر لذاته فهو خاص كالموضوع له فهو من وصف المسبب بوصف
سببه لان الآلة باعتبار تعقلها اولا سبب للوضع المذكور قال
الفاضل الاردبيلي لانه من الافعال الخارجية فلا يتصور فيه
العموم اهـ قال يوسف الاصم فالوصف الواحد الواقع من واضع
واحد لا يكون الا فرد اخاصًا من مطلق الوضع اهـ اذا علمت ذلك
علمت ان الامر العام ملحوظ باعتبار كونه مرآة لملاحظة تلك الافراد
التي هي المسميات الموضوع لكل واحد منها اللفظ كما عليه
الجرجاني وليس ذلك الامر العام موضوعًا له كما ذكره السعد في
المضمرات والموصولات واسماء الاشارة وغيرها فانه ذكر ذلك
وقال الان الواضع شرط ان يستعمل في جزئي ويلزم على ما
ذهب ليس ان لا يكون شيء من ذلك مستعملا في حقيقة بل دائما
استعمالها مجازي فحاصل الخلاف في الوضع لا في الاستعمال للاتفاق
على الاستعمال في الجزئي فمثلا من على الاول وضعت لكل فرد فرد
من افراد الغاية الكلي بعد استحضارها بقانون كلي وهو
ابتداء الغاية الصادق على كل ابتداء وليس الخلاف في خواص
اسم الاشارة بل فيه وفي الموصول والضمير والحرف كما علم مما مر
من العضد وحاشية الحفني عليه مع زيادة ثم لا يخفى ان
لفظ هذا في كلام الشارح مبتدأ خبره قوله اخر الخ وقد علم مما
سبق ان مرجعه الالفاظ الذهنية وما في الذهن مجمل والاخر
المشار اليه مفصل فلم يتطابق المبتدأ والخبر واجيب

بعدم

١٤ اواخرج

بعد تسليم ان المفصل لا يقوم بالذهن بان هناك مضافا
محذوفا اي مفصل هذا الخ اهـ حفني على رسالة الوضع بتغيير
١٢ آخر بالمد وكسر الخاء المعجمة قال العلماء الاخر ما قابل
الاول برماوي اي غالبا فلا ينافي ما تقدم ما يسره الله
اي الذي يسر الله من الالفاظ الدالة على المعاني كما مر الفاظ
دالة على معاني يسرها الله فما اما اسم موصول او نكرة موصوفة
وجملة يسر على الاول صلة لا محل لها وعلى الثاني صفة في محل
جر وقوله يسر اي سهله وقوله من الافناع بيان لما على الاحتمالين
فيها والافناع في الاصل مصدر افنع بمعنى ارضى وهو هنا اسم
للشرح ففيه اشارة الى انه يكفي من طلبه عن غيره من شراح
هذا الكتاب في حل متعلق بمحذوف حال من الافناع او
صفة له اي حالة كونه في حل او الكائن في حل وعلى كل فالظرفية
مجازية لا حقيقية لانه ليس للظرفية احتواء ولا للمظروف
تحيز والمجاز اما بالاستعارة المصرحة بان شبه مطلق دال
ومدلول بمطلق ظرف ومظروف فسري التشبيه للجزئيات
فاستعير لفظ في الموضوعة لان تستعمل في ظرفية جزئية
واستعملت في الارتباط بين الدال والمدلول الذي هنا وهو
جزئي ايضا واما بالاستعارة بالكناية بان شبه مدخول في
وهو حل بظرف حقيقي وهو ما له احتواء على مظروف فه تشبيها
مضمرا في النفس واثبات في تخييل حل هو مصدر بمعنى
الفك تقول حللت العقدة بمعنى فككتها ولا يستعمل ثم

فان قيل يلزم ان لا
يقال كان لا لغير ما في الذهن
المؤلف لانه هو الذي
فصله باخر فلا
يتقدير هذا اخر الخ والاصل
منفصل نوع تقدير المضاف
انه لا حاجة لتقدير
الاول لان الكلي ان الذهن
كما يقوم به المجمل يقوم
به المفصل ولا لتقدير
المضاف الثاني لان الشيء
لا يتعدد بتعدد محله
لان ذلك مذهب فلسفي
لا يعتنى ارباب العربية
اهـ بخط كاتبه محمود بوخها

حقيقة الا في محسوس وقد استعمله الشّ بمعنى فكر تراكيب هذا
المتن ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمير وغير ذلك وهذا
مجاز اما بالاستعارة المصرحة الاصلية بان يشبه تبيين
معاني الالفاظ وفك تراكيبها بالحل وهو ازالة العقد عن
الشيء المعقود بجامع حصول المطلوب بكل ثم استعير له لفظه
واما بالمجاز المرسل من اطلاق الملزوم وارادة اللازم لان ازالة
عقد الشيء يلزمها تبيينه هذا كله على ان الحل في كلام الشّ
مستعمل في المعنى المجازي ويصح ابقاؤه على معناه الحقيقي
ويكون التجوز في قوله الفاظ الخ بان تشبه تلك بشيء محسوس
معقود وحذف المشبه به ورمز له بلازمه وهو الحل فالحل
مستعمل في حقيقته والتجوز في اثباته الفاظ ابي شجاع
ان اريد بابي شجاع نفس المتن فالاضافة من اضافة الجزء وهو
الالفاظ الى الكل وهو ابو شجاع فانه اسم للالفاظ وللمعاني جميعا
ويكون اقتصار الشّ على الالفاظ تواضعا وكانه قال في حل الفاظ
ابي شجاع ولا يتعداها الى المعاني ولا يصح ان تكون الاضافة
بيانية ولا من اضافة المسمى للاسم لان المتن ليس نفس
الالفاظ فقط حتى يتبين به بل هو الالفاظ والمعاني وليس
المسمى خصوصها بل هي والمعاني ايضا على ان لفظ ابي شجاع
ليس من اسمي المتن المتقدمين اعني التقريب وغاية الاختصار
الا ان يراد انه اسم طاري من كثرة الاستعمال فتامل وان اريد
بابي شجاع المضاف فالاضافة حقيقية على معنى اللام وهذا كله

بالنظر

بالنظر لجملة قوله الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع قبل جعلها علما
على هذا الشّ اما بعده فقد صارت تلك الكلمات كزاي زيد وبائه
ودال لا معنى لها ثم ان في كلام الشّ من البراعات الثلاثة براعة
المقطع وهي ان يتكلم المتكلم في اخر كلامه بما يدل على الختام كما
هنا وكقول ابن مالك

وما بجمعه عنيت قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل

اما براعة المطلع فهي ان يقدم المتكلم امام مقصوده ثناء كاول
الفاتحة الى اهدنا الصراط وكقول السهيلي

يا من يرى ما في الضمير ويسمع انت المعد لكل ما يتوقع

واما براعة الاستهلال فهي ان يذكر المتكلم في اول كلامه ما
يدل على مقصوده المبتغى مهنا سيف الدولة بزوال مرضه
المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك الالم

فدونك الفاء فاء الفصيحة لانها افصحت عن مقدر
معلوم مما تقدم اي اذا علمت ان هذا اخر ما تيسر الله فدونك
المعنى فاقنع به عن غيره من شراح هذا الكتاب او فلا تطلب
مني زيادة على ذلك في هذا الشرح ودونك اسم فعل امر مدلوله
كغيره من اسماء الافعال لفظ الفعل على الصحيح اي لفظ الفعل
من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له مثلا امين مسمى به
الفعل الذي هو استجب لا من حيث كونه اي استجب لفظا من
الالفاظ بل من حيث كونه لفظ دالا على الاستجابة وقيل ان
مدلول اسماء الافعال الحدث والزمان فهي اسماء المعاني الافعال

والفرق ظ على هذا القول بينها وبين الافعال ان دلالتها على ذلك
بالمادة بخلاف الافعال فانها تدل على الحدث بالمادة وعلى
الزمان بالصيغة وقيل ان مدلولها المصدر والفرق بينها
وبين المصادر حيث بنيت والمصادر اعربت انها اشبهت الحرف
في انها تعمل ولا يعمل غيرها فيها فاشبهت ليت ولعل مثلا الا ترى
انهما انما بنيتا عن التمني والترجي ولا يدخل عليهما عامل بخلاف
المصادر لكن هذا الفرق لا يتمشى الا على الصحيح من ان اسماء
الافعال لا محل لها من الاعراب وهو مذهب ابن مالك ونسبه
بعضهم الى الجمهور ثم اعلم ان الخلاف المتقدم في مدلولها
مبني على انها اسماء وهو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين
بدليل ان منها ما هو على حرفين اصالة كصه ولا يتصل بها
ضمائر الرفع البارزة وان منها ما يخالف اوزان الافعال نحو
نزال وان الطلبي منها لا تلحقه نون التوكيد وقال بعض البصريين
انها افعال استعملت استعمال الاسماء من حيث انها تارة تنون
وتارة لا تنون وذهب الكوفيون الى انها افعال حقيقة ثم ان
دونك من اسماء الافعال المنقولة لانها في الاصل ظرف اسم لادنى
مكان من الشيء يقال هذا دونه اي احط منه قليلا فاسماء
الافعال قسمان منقول ومرتجل فالمرتجل كصه وشتان والمنقول
نوعان منقول من جار ومجرور وهو عليك بمعنى الزم ومنه
عليكم انفسكم والبك بمعنى تنح او من ظرف نحو دونك زيدا بمعنى
خذه ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك

بمعنى

بمعنى تاخر قال في شرح الكافية ولا يقاس على هذه الظروف غيرها
الا عند الكسائي فانه لا يقتصر فيها على السماع بل يقيس ما
لم يسمع على ما سمع وقال ايضا في الابصير المخاطب وشذ قولهم
عليه رجلا بمعنى ليلزم وعلي الشيء بمعنى اولنيه والي بمعنى تنح
وكلامه في التسهيل يقتضي ان ذلك غير شاذ واختلف في
الضمير المتصل بهذه الكلمات فموضعه رفع عند الفراء على الفاعلية
ويرده ان الكاف ليست من ضمائر الرفع ويجاب بانه من استعارة
ضمير غير له وموضعه نصب عند الكسائي على المفعولية والفاعل
مستتر والتقدير الزم انت نفسك ويرده قولهم عليك زيدا
بمعنى خذه فان خذ لا تتعدى الا الى واحد وموضعه جر عند البصريين
وهو الصحيح اي على الاصل بالاضافة في نحو دونك وبحرف الجر
في عليك وعلى كون الكاف في محل نصب او جر فمع كل واحد من
هذه الاسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية فلك
ان تقول في التوكيد عليكم كلكم زيدا بالجر توكيد للمجرور الموجود
وبالرفع توكيد للمستكن المرفوع اما على كون الكاف في محل رفع على
الفاعلية فليس معها ضمير مستتر لوجود الفاعل وهو الكاف
والنوع الثاني من المنقول منقول من مصدر استعمل فعله
كرويد فان له فعلا وهو اراد بمعنى امهل وذلك المصدر قياسه
الارواد لكنهم صغروه تصغير الترخيم او من مصدر ليس له
فعل مستعمل كبله فانه في الاصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع
واترك وقيل فيه بله زيد بالاضافة الى مفعوله كما يقال